World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 16 – 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 20 أكتوبر/تشرين الأول 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2026/7-A/11
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (2027-2029)

المدة	1 يناير/كانون الثاني 2027 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2029
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	1 412 985 017 دولارا أمريكيا
الدرجة على الإطار بشأن المساءلة عن النتائج	8-2

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (2027-2029) (WFP/EB.2/2026/7-A/11) بتكلفة إجمالية يتحملها برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) قدرها 1 412 985 017 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Hollingworth
مساعد المدير التنفيذي
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: matthew.hollingworth@wfp.org

السيد الخضر دالوم
المدير القطري
بريد إلكتروني: elkhidir.daloum@wfp.org

*هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة متوائمة مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2026-2029، وتسترشد بالمبادئ الإنسانية وإطار السياسات الموافق عليه في **البرنامج**.*

الأولويات البرامجية والشراكات الاستراتيجية في البرنامج

1- في عام 2026، يواجه ما يقدر بنحو 18.3 مليون شخص (52 في المائة من السكان) انعدام الأمن الغذائي الحاد في مختلف أنحاء اليمن.[1] ويواجه ما لا يقل عن 5.1 مليون شخص ظروفا في مستوى الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، مع جيوب من الظروف الكارثية (المرحلة 5) يُتوقع أن تؤثر في 41 000 شخص. وتشير تحليلات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لعام 2026 في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية[2] إلى أن نصف السكان (5.4 مليون شخص) يواجهون مستويات الأزمة من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 3 أو أسوأ)، ومن بينهم نحو1.8 مليون شخص يواجهون ظروف طوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 4).

2- وتتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد العام عتبات الطوارئ في مناطق عديدة.[3] ويُتوقع في عام 2026 أن يعاني ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة - 2.2 مليون - من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك أكثر من نصف مليون يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، إلى جانب 1.3 مليون من الحوامل والمرضعات من النساء والفتيات اللواتي يعانين من سوء التغذية.[4] ويعاني ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن (التقزم).[5]

3- ويتمثل الأشخاص الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأطفال دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات من النساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنازحين داخليا، ومجتمعات الأقليات، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع أو التي يصعب الوصول إليها، حيث تبلغ آليات تقديم الخدمات والحماية أضعف مستوياتها.

4- وأكد تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لعام 2025 بشأن استجابة **البرنامج** في اليمن في الفترة من عام 2019 إلى عام 2024 أن **البرنامج** أدى دورا حاسما في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المنتشرين على نطاق واسع وفي منع حدوث زيادة إضافية في انعدام الأمن الغذائي. وشدد على دور **البرنامج** في اليمن كعامل تمكيني للنظم من خلال وظائفه في مجالات اللوجستيات، وسلسلة الإمداد، والبيانات، والتنسيق، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وهي وظائف حاسمة الأهمية للاستجابة الإنسانية الشاملة.

5- وتكمن الميزة النسبية **للبرنامج** في اليمن في قدرته على العمل على نطاق واسع في بيئات عالية التعقيد، بدعم من حضوره الميداني الطويل الأمد والواسع النطاق وشبكة من الشركاء المتعاونين. وتتيح سلسلة الإمداد واللوجستيات وآليات التحويلات القائمة على النقد الراسخة في **البرنامج** الاستخدام المرن لطرائق التحويل. وتدعم القدرات القوية في مجالي التحليل والرصد البرمجة القائمة على الأدلة واستجابة الإدارة للتعقيبات المجتمعية.

---

[1] التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. 2026. اليمن: حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد للفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2026 والتوقعات للفترة من يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول 2026 ومن أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2026 (تحليل جزئي).

[2] ينقسم البلد بين مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية ومناطق خاضعة لسيطرة السلطات القائمة في صنعاء.

[3] تبلغ العتبة 15 في المائة أو أكثر من سوء التغذية الحاد العام، أو ما يتراوح بين 10و14 في المائة من سوء التغذية الحاد العام مع وجود عوامل مشددة.

[4] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2026. خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن 2026 (مارس/آذار 2026).

[5] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). 2025. تأمين المستقبل: الاستثمار في التغذية من أجل تنمية الطفل وبناء الأمة في اليمن؛ واليونيسف. المسح العنقودي متعدد المؤشرات لليمن: تقرير نتائج المسح واللمحات الإحصائية للفترة 2022-2023؛ واليونيسف. 2025. معدلات التقزم المقلقة تهدد ما يقرب من نصف أطفال اليمن: قصة بثينة ووالدتها تكشف واقعا قاسيا يعيشه الملايين في اليمن.

6- وتبيّن هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تغطي فترة ثلاث سنوات التحول من نموذج يعتمد على تقديم الخدمات على نطاق واسع ومباشر، إلى دور أقوى في تمكين النظم، بغرض تقليص الاحتياجات الإنسانية مع مرور الوقت. كما تركز على مساعدات إنقاذ الأرواح، وبرامج القدرة على الصمود، ودعم النظم، سعيا إلى تحقيق أربع حصائل. وفي إطار الحصيلة 1، سيعمل **البرنامج** على منع أشد أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية حدة من خلال مساعدات في حالات الطوارئ تكون مركزة ومستهدفة. وفي إطار الحصيلة 2، سيسعى إلى تقليل الاحتياجات الإنسانية عن طريق تعزيز سبل كسب العيش، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ على مستوى المناطق، وسلاسل القيمة المحلية، وعن طريق توسيع نطاق إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية والمهارات، وعلى فرص المشاركة في صنع القرار بالنسبة للنساء والفئات المهمشة. وفي إطار الحصيلة 3، سيستفيد **البرنامج** من الوجبات المدرسية كمنصة مركزية للحماية الاجتماعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية لدى الأطفال، وتشجيع المشتريات المحلية وفرص العمل. وفي إطار الحصيلة 4، سيعمل على ضمان تمتع الجهات الفاعلة الإنسانية بإمكانية الوصول الذي يمكن التنبؤ به والآمن إلى الخدمات المشتركة والخدمات المقدمة عند الطلب التي تيسر المساعدة الإنسانية، بما في ذلك خدمات النقل التي تقدمها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة.

7- وسيحقق **البرنامج** التكامل بين البرامج ويوائم التدخلات جغرافيا من أجل توجيه الموارد إلى السكان الأكثر عرضة للمخاطر، وتقليل الاحتياجات الإنسانية، وتحقيق أوجه التآزر. وسيسعى، حيثما أمكن، إلى تحقيق التقارب بين الحصائل جميعها من أجل تحقيق أقصى قدر من الأثر والاستدامة، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للاستجابة للاحتياجات والظروف المختلفة. وسيتبع **البرنامج** نهجا "يشمل اليمن بأكمله" ويحافظ على الاستعداد لتوسيع نطاق المساعدة جغرافيا إذا سمحت الظروف التشغيلية وظروف الوصول بذلك.

8- وستُدمَج الاعتبارات الشاملة المتعلقة بالتغذية، والحماية، ومراعاة ظروف النزاع لضمان ملاءمة البرمجة للظروف السائدة. وسيتم تعزيز نظم البيانات، والمشاركة المجتمعية، والتعقيبات في جميع الحصائل لتحسين الوصول والمشاركة والسلامة للأشخاص المتلقين للمساعدة. وستسعى التدخلات إلى تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار، وتحسين سبل كسب عيشهن وفرصهن الاقتصادية، والتصدي للمعايير التمييزية التي تؤثر في حصائل الأمن الغذائي والتغذية. وستُنفَّذ تدابير الضمان بالكامل وتُعمَّم في جميع جوانب الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بما في ذلك الاستهداف، وآليات التسجيل الرقمي والتوزيع، والرصد، والتسليم في الميل الأخير، وآليات التعقيبات.

9- والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة متوائمة مع الأولويات الرفيعة المستوى لخطة اليمن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة الإعمار للفترة 2027-2029،[6] وكذلك مع مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للفترة 2026-2030، وخطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات للتغذية في إطار حركة تعزيز التغذية، وإطار التدخلات التغذوية في اليمن للفترة 2022-2030،[7] والمساهمة المحددة وطنيا (NDC 3.0 2025–2035)، والإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن للفترة 2025-2030.

10- وسيعطي **البرنامج** الأولوية للشراكات الاستراتيجية التي تربط بين الاستجابة الإنسانية، والتعافي، وتعزيز النظم. وستعزز الشراكات مع الوزارات ذات الصلة، وكيانات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والأفرقة العاملة، والمجموعات المعنية التكامل على نطاق النظم على المستويين الإنساني والإنمائي، بما في ذلك في سياق إعادة ضبط العمل الإنساني؛ وستعزز التعافي، وتقديم الخدمات، والأسواق؛ وستدعم شبكات الأمان المستجيبة للصدمات. ويبلغ نصيب المنظمات الوطنية أو المحلية نحو 75 في المائة من الشركاء المتعاونين؛ وسيواصل **البرنامج** التحول من الشراكات الموجهة نحو التنفيذ إلى نُهج تعاونية كاملة تعزز الملكية والقدرات المحلية.

[6] تتمثل هذه الأولويات في تحويل مسار اليمن من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى التنمية المستدامة؛ واستعادة النمو الاقتصادي الشامل؛ وإعادة بناء إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتوسيع نطاقها؛ ومواءمة الشركاء الدوليين والتمويل خلف خريطة طريق واحدة مملوكة وطنيا لتعافي اليمن.

[7] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنصة المساعدة في مجال القانون والبيئة الخاصة ببرنامج مونتيفيديو (Montevideo) للقانون البيئي. الإطار الاستراتيجي الوطني للتدخلات التغذوية في اليمن للفترة 2022-2030.

11- وترتكز الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة على خطة الأمم المتحدة للاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2026 ومشروع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في اليمن للفترة 2027-2029. وتتواءم الحصائل 1، و3، و4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة مع الهدف الاستراتيجي 1 لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، وهو الحد من حالات الاعتلال والوفيات المرتبطة بالأزمات من خلال تقديم مساعدات وخدمات لإنقاذ الأرواح تكون محددة الأولويات ومستهدفة ومتكاملة ومتعددة القطاعات إلى الأشد احتياجا. وتتواءم الحصيلتان 2 و4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة مع الهدف الاستراتيجي 2 لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، وهو تحسين حماية السكان المتضررين من الأزمات الأكثر ضعفا وصون كرامتهم من خلال ضمان تقديم مساعدة وحلول إنسانية في الوقت المناسب وقائمة على المبادئ وغير تمييزية.

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: حصول النساء، والرجال، والفتيات، والأولاد المتضررين من الصدمات والذين يعيشون في المناطق الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي والمحرومة تغذويا في اليمن على مساعدات غذائية وتغذوية طارئة، لدرء أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية أثناء حالات الطوارئ وعلى مدار العام، بما في ذلك من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية.

12- بموجب الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، سيقدم **البرنامج** حزمة متكاملة ومحددة الأولويات من المساعدات الغذائية والتغذوية الجيدة النوعية تستهدف المناطق الأكثر عرضة للمخاطر من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي الشديد وسوء التغذية. وستضمن الأنشطة المندرجة في إطار هذه الحصيلة تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الأساسية، مع دعم الاستعداد، وتقديم الخدمات التغذوية، وشبكات الأمان المستجيبة للصدمات، حيثما أمكن.

13- ومن خلال النشاط 1، سيقدم **البرنامج** المساعدة الغذائية المستهدفة في حالات الطوارئ بالاقتران مع المكملات التغذوية الوقائية إلى الأطفال دون سن الثانية والحوامل والمرضعات من النساء والفتيات. وستسترشد عملية تحديد الأولويات بتقييمات مواطن الضعف والأمن الغذائي، مع دمج تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وبيانات التغذية لإتاحة إجراء تعديلات دينامية. وستجمع الطرائق بين المساعدة العينية والتحويلات القائمة على النقد، وفقا لظروف السوق. وستشمل الحصص الغذائية سلعا مقواة، وستضمن المكملات الغذائية الوقائية الكفاية التغذوية. وسيدعم **البرنامج** أيضا آلية الاستجابة السريعة[8] من خلال حصص غذائية جاهزة للأكل.

14- وستتحول المكملات الغذائية الوقائية المقدمة إلى الأسر المؤهلة تدريجيا نحو المساعدة القائمة على النقد حيثما أمكن، لتحسين تنوع الأنماط الغذائية. وسيعزز **البرنامج** مسارات الإحالة إلى خدمات صحة الأم والطفل، بما في ذلك علاج الأمراض ودعم تغذية الرضع والأطفال الصغار، تشجيعا للخدمات المجتمعية المتكاملة.

15- وسيحسن تعزيز القدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بما يشمل قدرات منظمات المستجيبين المحليين في الخطوط الأمامية، وسيدعم إنشاء شبكات الأمان المستجيبة للصدمات من خلال تعزيز طرائق تحديد الأولويات، وآليات التفعيل، ونظم بيانات الضعف، وعمليات إزالة ازدواجية بيانات المستفيدين.

16- ومن خلال النشاط 2، سيقدم **البرنامج** أغذية مغذية متخصصة لإدارة سوء التغذية الحاد المعتدل لدى الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات من النساء والفتيات، مع إعطاء الأولوية للمديريات العالية المخاطر تماشيا مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الهزال، واستكمالا لعلاج سوء التغذية الحاد الشديد الذي تقوده منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وحيثما لا تُعطى الأولوية لإدارة سوء التغذية، ستدعم اليونيسف الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل العالي المخاطر من خلال الرعاية والرصد الموجهين.[9] وسيدعم **البرنامج** أيضا تجهيز الأغذية المغذية المقواة والمتخصصة وتسويقها من خلال الجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة، مكملا بذلك الدعم المقدم من كيانات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء آخرين.

[8] يقود صندوق الأمم المتحدة للسكان آلية الاستجابة السريعة بالشراكة مع **البرنامج** واليونيسف، وهي تهدف إلى توفير حزمة حد أدنى من المساعدات المنقذة للأرواح للفئات السكانية الضعيفة، بما يشمل تلك الموجودة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتشمل حزمة آلية الاستجابة السريعة أغذية جاهزة للأكل يقدمها **البرنامج**.

[9] يُعرَّف سوء التغذية الحاد المعتدل العالي المخاطر بأنه سوء التغذية الحاد المعتدل لدى الأطفال دون سن الثانية الذين يواجهون عوامل أو ظروفا فردية إضافية تزيد من مخاطر الوفاة أو اعتلال الصحة أو تدهور الحالة.

17- وسيركز تعزيز القدرات على تقديم خدمات شاملة وآمنة في الخطوط الأمامية من قِبل وزارة الصحة العامة والسكان، وعلى ضمان الجودة، ومنصات الوقاية المجتمعية، مع تعزيز التنسيق من خلال حركة تعزيز التغذية. وستُنفَّذ الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة بالتنسيق مع المجموعات، والوزارات المعنية، والسلطات المحلية، والشركاء المتعاونين، ومقدمي الخدمات المالية.

18- وحرصا على الأولوية الشاملة المتمثلة في ضمان الحماية للأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم، سيحتفظ **البرنامج** بآلية تعقيبات للمستفيدين، فضلا عن إتاحة المعلومات في مواقع التوزيع. وسيتم توفير معلومات عن الاستحقاقات، ومعايير الاستهداف وقنوات التعقيبات، مع وجود آليات لتتبع التعقيبات وتحليلها والرد عليها، بما في ذلك ما يتصل بشواغل الحماية. وسيضمن **البرنامج** أن تكون عمليات التوزيع آمنة وميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيجري الدفع قُدما بإضفاء الطابع المحلي من خلال إعطاء الأولوية لشراكات التنفيذ مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات المجتمعية، ولا سيّما في المناطق العالية المخاطر أو التي تفرض فيها قيود على الوصول.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: بحلول عام 2029، استفادة المجتمعات المحلية والفئات السكانية المعرضة للصدمات في اليمن من شبكات أمان أكثر قدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وأكثر مراعاة للتغذية، وسبل كسب عيش محسّنة، وقدرة معززة على الحد من مخاطر الكوارث، مما يقلل اعتمادها على المساعدة الإنسانية.

19- بموجب الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، سيقلل **البرنامج** الاحتياجات الإنسانية عن طريق الاستثمار في قدرة المجتمعات المحلية على الصمود على مستوى المناطق من خلال إصلاح النظم الإيكولوجية، والأصول، وسبل كسب العيش، وعن طريق دعم تحويل سلاسل القيمة المراعية للتغذية، تمشيا مع ولاية **البرنامج** وميزته النسبية وخطته الاستراتيجية.

20- ومن خلال النشاط 3، سينفذ **البرنامج** تدخلات متكاملة للقدرة على الصمود وإدارة المخاطر للأسر المشاركة في إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية بقيادة مجتمعية، فضلا عن استثمارات في سبل كسب العيش، والوصول إلى الأسواق، والشمول المالي، وتقديم دعم هيكلي إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية العامة والخاصة على امتداد سلاسل القيمة المراعية للتغذية، باعتبارها مساهمة في شبكات الأمان الإنتاجية.

21- وكجزء من دعم القدرة على الصمود وإدارة المخاطر، سينفذ **البرنامج** تدخلات متعددة السنوات وقائمة على المناطق في مجال القدرة على الصمود بما يناسب الظروف الزراعية والإيكولوجية والسوقية المحلية، من خلال التخطيط بقيادة المجتمعات المحلية. وسيستند الاستهداف إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد، والتعرض للصدمات، وإمكانية التعافي، مع مواءمة استثمارات القدرة على الصمود مع المساعدات في حالات الطوارئ حيثما يمكن لهذه المواءمة أن تقلل الاحتياجات الإنسانية المستقبلية وتمنع الانتكاس، بما في ذلك في المناطق حيث انعدام الأمن الغذائي في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وستركز التدخلات على إصلاح النظم الإيكولوجية، وتنويع سبل كسب العيش، والوصول إلى الأسواق، والشمول المالي، مع إعطاء الأولوية للنساء والفئات السكانية الضعيفة الأخرى. وسيعزز **البرنامج** أيضا الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لها من خلال العمل مع المؤسسات والمجتمعات المحلية على تحسين قدرتها على إدارة المخاطر المناخية، والإنذار المبكر، والعمل الاستباقي.

22- وفي ما يتعلق باستثمارات سبل كسب العيش، والوصول إلى الأسواق، والشمول المالي، سيعمل **البرنامج** مع القائمين بالتجميع والقائمين بالتجهيز وتجّار التجزئة في القطاع الخاص، ولا سيّما النساء، على تعزيز قدراتهم التقنية واللوجستية والمالية بهدف تحسين توافر الأغذية المغذية المنتجة محليا، والقدرة على تحمل تكاليفها، والطلب عليها.

23- وسيعمل **البرنامج** على تحقيق الحصيلة 2 بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المعنية، بما في ذلك وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، ووزارة المياه والبيئة، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمي الخدمات المالية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيستفيد **البرنامج** من الشراكات في تعزيز القدرات التقنية، وتشجيع الحلول القائمة على السوق، وتعزيز استدامة التدخلات ونطاقها.

24- وسيعزز **البرنامج** إضفاء الطابع المحلي من خلال الاستثمار في قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وتشجيع النُهج التي تقودها المجتمعات المحلية. وستعطي التدخلات الأولوية للمشاركة المجدية للنساء، سعيا إلى تعزيز حصولهن على فرص كسب العيش، والخدمات المالية والأسواق، وإلى تعزيز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين.

الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: بحلول عام 2029، تحسّن حصول الفتيات والأولاد في سن الدراسة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمحرومين من التعليم على التعليم والأغذية والتغذية من خلال برامج الوجبات المدرسية المقدمة عبر نظم الحماية الاجتماعية المعززة، مع تحقيق المستوى الأمثل للمنافع الاقتصادية المحلية.

25- بموجب الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، سيساهم **البرنامج** في تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الفورية للأطفال وفي تحسين الحصول على التعليم من خلال وجبات مدرسية يمكن التنبؤ بها، مع العمل على تعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية ودعم إدماج الوجبات المدرسية في أطر الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقا.

26- ومن خلال النشاط 4، سيدعم **البرنامج** تقديم الوجبات المدرسية إلى الفتيات والأولاد في سن الدراسة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمحرومين من التعليم، بمن فيهم من يواجهون حواجز أمام التعليم والمشاركة. وسينتقل **البرنامج** تدريجيا من الوجبات المدرسية الطارئة إلى الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية. وسيستفيد من الطلب على الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية لإعطاء الأولوية للمشتريات المحلية، بما في ذلك من القائمين بتجهيز الأغذية، والقائمين بالتجميع من أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة في السوق المحلية، مما يساهم في التنمية الاقتصادية، ودخل النساء، والحصول على أغذية مغذية. وسيجمع التنفيذ بين المطابخ المركزية واللامركزية، مما يوفر للنساء فرص عمل وفرصا لتنمية المهارات. وستدمج الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي، بما يدعم الممارسات الغذائية وحصائل التعليم.

27- وسيعمل **البرنامج** أيضا على تعزيز القدرات المركزية والمحلية على تصميم برامج حماية اجتماعية مدرسية عالية الجودة ومنصفة وتنفيذها. وسيدفع هذا الدعم قُدما بالالتزامات التي قطعها اليمن بصفته عضوا في تحالف الوجبات المدرسية.

28- وسيسعى برنامج الوجبات المدرسية- إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية وقدراتها، ودعم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال إدارة المطابخ وفرص الشراء المحلي، وتعزيز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين من خلال المشاركة المجتمعية وآليات التعقيبات. وستساهم هذه التدابير في تنفيذ برامج للوجبات المدرسية أكثر استدامة ومملوكة محليا.

الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: تمتّع الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن بالوصول الذي يمكن التنبؤ به، والآمن، والمستدام إلى الخدمات المشتركة والخدمات المقدمة عند الطلب، التي تتيح تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب على مدار العام.

29- تعبّر الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة عن دور **البرنامج** كعامل تمكين تشغيلي حاسم الأهمية للاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات في اليمن، بما يدعم الشركاء في جهودهم للعمل بأمان وكفاءة في بيئة مقيدة. ويتواءم ذلك مع الجهود الجارية في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 في ما يتعلق بقابلية التشغيل البيني والخدمات المشتركة.

30- وبموجب النشاط 5، ستوفر الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة نقلا جويا آمنا وموثوقا وفعالا من حيث التكلفة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية، بما يضمن الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، ويدعم العمليات، والرصد، وعمليات الإجلاء الطبي، والنقل الأمني إلى مواقع أخرى والبعثات.

31- وسيعتمد **البرنامج** في اليمن النموذج المنشأ حديثا للمجموعة العالمية للوجستيات والاتصالات. فمن خلال النشاط 6، سيقدم **البرنامج** خدمات التنسيق، وإدارة المعلومات، واللوجستيات المشتركة إلى الشركاء في المجال الإنساني والشركاء المحليين، مع توحيد الإجراءات وتوسيع نطاق التدريب، ولا سيّما للمنظمات غير الحكومية الوطنية، بما يعزز القدرة على الاستعداد والاستجابة. ومن خلال النشاط 7، سيعمل **البرنامج** على ضمان توصيلية آمنة ودعم تقني، مع تحديد الأولويات لناحية الدعم عند الاقتضاء من أجل الحفاظ على العمليات الحاسمة الأهمية. وسيحافظ **البرنامج** على لوجستيات الطوارئ، بما في ذلك عمليات النقل الجوي المخصصة، رهنا بتوافر التمويل.

32- ومن خلال النشاط 8، سيقدم **البرنامج** خدمات اللوجستيات، وسلسلة الإمداد، وشراء المواد الغذائية وغير الغذائية، والخدمات الإدارية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات عند الطلب إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني على أساس استرداد التكاليف، بما يشمل توفير الوقود، والنقل البحري والجوي، والتخزين لضمان الاستمرارية والكفاءة التشغيليتين.

33- ومن خلال خدماته المشتركة وخدماته المقدمة عند الطلب، سيلتزم **البرنامج** بالشفافية والنزاهة والرعاية المسؤولة للموارد، مما يساهم في استجابة إنسانية أكثر فعالية واستدامة.

نهج تحديد الأولويات

34- ستسترشد عملية تحديد الأولويات الاستراتيجية بثلاثة اعتبارات: شدة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛ والجدوى التشغيلية؛ وإمكانية تحقيق حصائل مستدامة في مجال الأمن الغذائي. وستظل الحصيلة 1 محورية، مع ضبط المساعدة بما يحافظ على قيم التحويلات، والكفاية التغذوية، والتواتر والأثر بالنسبة للسكان الأكثر عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالتوازي، سيوسع **البرنامج** نطاق التدخلات الموجهة نحو القدرة على الصمود لتقليل الاحتياجات الإنسانية عن طريق تعزيز سبل كسب العيش، وخدمات النظم الإيكولوجية وشبكات الأمان. وفي المناطق الأكثر استقرارا، ستقترن هذه التدخلات بأنشطة الاستجابة للأزمات، بما يدعم التطوير التدريجي للنظم المستجيبة للصدمات، تماشيا مع نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وسيتم استعراض قرارات تحديد الأولويات بشكل منتظم لضمان بقائها مستجيبة للاحتياجات والموارد والظروف التشغيلية المتطورة.

35- وإذا تدهورت الأوضاع، سيعطي **البرنامج** الأولوية لتدخلات إنقاذ الأرواح. وإذا تحسنت الأوضاع، سيسعى **البرنامج** إلى توسيع نطاق عملياته بطرق تعزز الكفاءة وتستفيد من وفورات الحجم وتوطد الاتساق مع النظم الناشئة على المستويين المركزي والمجتمعي ومع أولويات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ، والعمل الاستباقي والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، وتوطيد الروابط مع الأطر المتطورة للصحة، والتعليم وشبكات الأمان. وسيحتفظ **البرنامج** بالمرونة اللازمة لتوسيع نطاق النُهج الوقائية الشاملة مؤقتا في المناطق المعرضة لمخاطر التدهور الشديد في الأوضاع التغذوية.

36- واتساقا مع النهج القائم على المناطق المتبع في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، سيوائم **البرنامج** التدخلات جغرافيا، وحيثما أمكن، سيجمع بين المساعدات في حالات الطوارئ وبرامج القدرة على الصمود وسبل كسب العيش والاستثمارات في النظم الغذائية من أجل تلبية الاحتياجات الفورية مع الحد من الاحتياجات الإنسانية في المستقبل. وفي المناطق ذات الأولوية، سيتم اختيار الأسر على أساس مواطن الضعف والاحتياجات، بالاستفادة من تقييمات الأمن الغذائي والتغذية مواطن الضعف. وسيستخدم **البرنامج** نُهج استهداف دينامية تسمح له بتوسيع أو تقليص أو إعادة تشكيل أعداد القضايا مع تغير الظروف. وستولي الأنشطة في حالات الطوارئ الأولوية لتلبية الاحتياجات الحادة، في حين ستأخذ تدخلات القدرة على الصمود أيضا في الاعتبار التعرض للصدمات وإمكانية التعافي. وستدعم المشاركة المجتمعية، وآليات المساءلة ونظم إدارة المستفيدين الرقمية الشفافية، وتماسك النسيج الاجتماعي، ودقة الاستهداف والحماية المسؤولة للبيانات.

استراتيجيات الانتقال

37- توازن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة على نحو عملي بين مساعدات إنقاذ الأرواح والاستثمارات الرامية إلى الحفاظ على مسارات الانتقال في الأوضاع المستقرة والمتدهورة على السواء. وسيتوقف التقدم على الحيز التشغيلي، والأمن، وإمكانية التنبؤ بالتمويل والقدرات المؤسسية، وكلها قد تتقلب خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وفي جميع السيناريوهات، سيهدف **البرنامج** إلى الحفاظ على مسارات الانتقال، والحد من التبعية حيثما أمكن، وتيسير تحقيق حصائل مستدامة مرتكزة إلى أسس محلية بمرور الوقت.

38- وستركز جهود الاستدامة على تقديم دعم للقدرات على المستوى المؤسسي وعلى مستوى النُظم، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لتوسيع النطاق. فعلى سبيل المثال، سيتحول الدعم المقدم إلى قطاع التعليم نحو تعزيز السياسات والنظم الخاصة بالوجبات المدرسية، بهدف الدفع قُدما بالملكية الوطنية خلال الفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وفي السيناريوهات الأكثر تقييدا، سيحافظ **البرنامج** على نظم التنفيذ الأساسية مع صون اللبنات الرئيسية للانتقال المقبل نحو الملكية المحلية.

39- وستدعم البرمجة القائمة على المناطق الاستدامة الطويلة الأجل عن طريق تعزيز قدرات المجتمعات المحلية، ونظم السوق وتقديم الخدمات المحلية، مع إدراج تدابير الاستجابة للصدمات. وبدلا من تسليم المسؤولية على الفور، سيسلّم **البرنامج** المسؤولية تدريجيا إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية حيثما أمكن في المناطق المستقرة. وفي السياقات الأكثر تقلبا، سيحتفظ **البرنامج** بدور تشغيلي مباشر لضمان الاستمرارية.

40- وعلى نطاق الحافظة بأسرها، سيساهم **البرنامج** في بناء النظم الأساسية التي تقوم عليها الاستدامة، بما في ذلك أطر الاستهداف، ونظم التنفيذ الرقمية، وتحليل مواطن الضعف والإنذار المبكر. وستعزز الاستثمارات في التنبؤ وتحليل الأمن الغذائي الاستعداد وتدعم الاستجابات الفعالة القائمة على الأدلة.

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن

الجدول 1: موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن				
الأثر	**القضاء على الجوع**			
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**
حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة:** الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: حصول النساء، والرجال، والفتيات، والأولاد المتضررين من الصدمات والذين يعيشون في المناطق الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي والمحرومة تغذويا في اليمن على مساعدات غذائية وتغذوية طارئة، لدرء أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية أثناء حالات الطوارئ وعلى مدار العام، بما في ذلك من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية.	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**: بحلول عام 2029، استفادة المجتمعات المحلية والفئات السكانية المعرضة للصدمات في اليمن من شبكات أمان أكثر قدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وأكثر مراعاة للتغذية، وسبل كسب عيش محسّنة، وقدرة معززة على الحد من مخاطر الكوارث، مما يقلل اعتمادها على المساعدة الإنسانية.	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة:** بحلول عام 2029، حصول الفتيات والأولاد في سن الدراسة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمحرومين من التعليم على تعليم وأغذية وتغذية معززة من خلال الوجبات المدرسية المقدمة عبر نظم الحماية الاجتماعية المعززة، مع تحقيق المستوى الأمثل للمنافع الاقتصادية المحلية.	**الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة:** تمتّع الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن بالوصول الذي يمكن التنبؤ به، والآمن، والمستدام إلى الخدمات المشتركة والخدمات المقدمة عند الطلب، التي تتيح تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب على مدار العام.
النشاط	**النشاط 1:** تقديم المساعدة الغذائية المستهدفة في حالات الطوارئ بشكل متكامل مع الخدمات التغذوية الوقائية إلى الأسر الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي والأكثر ضعفا تغذويا في المناطق الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي والمحرومة تغذويا، ودعم قدرات الاستعداد لحالات الطوارئ وشبكات الأمان المستجيبة للصدمات.	**النشاط 3:** تقديم تدخلات متكاملة في مجال القدرة على الصمود وإدارة المخاطر المناخية إلى الأسر المشاركة في إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية بقيادة المجتمعات المحلية، فضلا عن استثمارات في سبل كسب العيش والوصول إلى الأسواق والشمول المالي، وتقديم دعم هيكلي إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية العامة والخاصة على امتداد سلاسل القيمة المراعية للتغذية.	**النشاط 4:** تقديم دعم متكامل للوجبات المدرسية إلى الفتيات والأولاد في سن الدراسة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمحرومين من التعليم، والانتقال تدريجيا من الوجبات المدرسية في حالات الطوارئ إلى الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية، من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية.	**الأنشطة من 5 إلى 7:** تقديم الخدمات المكلف بتقديمها إلى مجتمع العمل الإنساني المحلي لتعزيز دعمه للأشخاص المتضررين من الأزمات.
	النشاط 2: تقديم خدمات لإدارة سوء التغذية الحاد المعتدل وتشجيع الممارسات التغذوية المحسنة في المناطق التي تشهد أعلى معدلات انتشار لسوء التغذية الحاد، مع تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المركزية والمحلية ونظم التنفيذ في الميل الأخير على تصميم الخدمات التغذوية المستدامة، وتخطيطها وتقديمها.			**النشاط 8:** تقديم الخدمات المقدمة عند الطلب إلى الجهات الفاعلة الإنسانية لتعزيز دعمها للأشخاص المتضررين من الأزمات.

الملحق الثاني

توزيع ميزانية احتياجات الحافظة القطرية وتكاليفها
بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة *(بالدولار الأمريكي)*

الجدول 2: ميزانية احتياجات الحافظة القطرية *(بالدولار الأمريكي)*

حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	النشاط	2027	2028	2029	المجموع
1	1	306 237 647	317 302 535	316 287 975	**939 828 157**
	2	33 908 122	33 703 101	33 696 026	**101 307 249**
2	3	30 108 813	32 974 449	36 612 745	**99 696 007**
3	4	42 475 876	50 136 686	60 535 765	**153 148 327**
4	5	19 203 539	20 064 920	20 963 640	**60 232 099**
	6	405 015	412 180	419 400	**1 236 595**
	7	407 356	409 747	412 108	**1 229 211**
	8	18 778 163	18 770 241	18 758 967	**56 307 372**
المجموع		**451 524 532**	**473 773 859**	**487 686 627**	**1 412 985 017**

الجدول 3: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة *(بالدولار الأمريكي)*

حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	المجموع
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**	
التحويلات	855 520 766	80 365 944	128 621 638	105 806 638	**1 170 314 986**
التنفيذ	70 291 041	8 292 123	7 578 090	3 271 923	**89 433 177**
تكاليف الدعم المباشرة	51 780 124	4 953 208	7 601 518	6 100 083	**70 434 933**
المجموع الفرعي	**977 591 931**	**93 611 275**	**143 801 246**	**115 178 644**	**1 330 183 095**
تكاليف الدعم غير المباشرة	63 543 475	6 084 733	9 347 081	3 826 633	**82 801 922**
المجموع	**1 041 135 406**	**99 696 007**	**153 148 327**	**119 005 277**	**1 412 985 017**

الملحق الثالث

المستفيدون بحسب السنة

الجدول 4: المستفيدون بحسب السنة				
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	المجموع
إجمالي عدد المستفيدين (من دون تداخلات)	3 802 082	3 849 939	3 873 823	**6 614 562**

الملحق الرابع

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

الأدلة التي تسترشد بها هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة

1- **الأدلة**: خلص تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لعام 2025 بشأن استجابة **البرنامج** في اليمن خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2024 إلى أن إدارة استجابة إنسانية واسعة النطاق في اليمن قيّدت قدرة **البرنامج** على اعتماد نهج أكثر استراتيجية وتكاملا في حافظته بأسرها. وأوصى المقيّمون بزيادة التركيز على المشاركة الاستراتيجية والبرمجة التكميلية لسد الفجوة بين الأهداف الإنسانية وأهداف التنمية الطويلة الأجل ولبناء القدرة على الصمود.

- **الاستجابة في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**: تعبّر الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة عن تطور مستمر في النهج الاستراتيجي **للبرنامج**، من الاستجابة لحالات الطوارئ الواسعة النطاق (الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2019-2022)، إلى إدماج القدرة على الصمود والتعافي المبكر (الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2023-2026)، وصولا الآن إلى نهج أكثر استهدافا وتكيفا وتوجها نحو النظم للفترة 2027-2029. وقد تمّ توسيع نطاق النماذج البرامجية التي تساهم بصورة متزايدة في تحقيق حصائل أطول أجلا، بما في ذلك مبادرات بناء القدرة على الصمود في المناطق الريفية لتقليل الاحتياجات الإنسانية وتشجيع الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية. ويمثل تعزيز التنسيق مع آليات الحماية الاجتماعية سبيلا آخر يمكن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة من سد الفجوة بين الأهداف الإنسانية والأهداف الطويلة الأجل، باستخدام التحويلات القائمة على النقد نقطة دخول استراتيجية لتعزيز نظم الدفع الرقمي وتشجيع برمجة أشد أثرا.

2- **الأدلة**: خلص تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لعام 2025 إلى أن محدودية تحديد الأولويات الجغرافية لتدخلات القدرة على الصمود وضعف التكامل بين الأنشطة أديا إلى ضياع فرص لتحقيق أوجه تآزر كان يمكن أن تعزز حصائل البرامج.

- **الاستجابة في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**: تأخذ الحصيلة 2 بنهج قائم على المناطق في البرمجة، تماشيا مع توصية التقييم بزيادة التكامل والروابط بين مكونات البرامج لضمان أن تكمّل التدخلات بعضها بعضا وتعزز بعضها بعضا، ومن ثم تساهم في تقليل الاحتياجات الإنسانية. وحيثما أمكن، ستكون أنشطة القدرة على الصمود متعددة السنوات.

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

3- سيدمج نظام الرصد في **البرنامج** رصد العمليات، والنواتج والحصائل إلى جانب آليات التعقيبات المجتمعية لتوليد أدلة موثوقة في الوقت المناسب، تماشيا مع الحد الأدنى من متطلبات الرصد المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل النظام على جمع البيانات النوعية والتحقق منها بالتثليث بهدف استكمال الرصد الكمي الواسع، وذلك، عبر الجمع بين البيانات الواسعة النطاق، المصنفة بحسب العمر، والجنس، والإعاقة وبين النُهج النوعية من أجل تحسين رصد فعالية البرامج، وتجربة المستفيدين والديناميات السياقية. وسيضمن مزيج من الرصد في الموقع الذي يجريه **البرنامج**، والرصد الذي يجريه شركاء الرصد من قبل أطراف ثالثة، والرصد عن بُعد من خلال مراكز الاتصال، تحقيقَ التغطية والتحقق. وستتيح نظم **البرنامج**، مثل أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة الخاصة بالنتائج ونظام SugarCRM لإدارة الحالات، التتبع الآني لأداء البرامج ومسائل المساءلة وإجراءات المتابعة. وسيتم تحليل البيانات بصورة منهجية والتحقق منها بالتثليث من خلال استعراضات داخلية منظمة، بحيث تجمع بين الاتجاهات الإحصائية والنتائج النوعية لتحديد الاتجاهات، والتحقق من صحة الافتراضات، وكشف التأثيرات غير المقصودة.

4- وسيعمق تقييم لامركزي لبرنامج المساعدة الغذائية المستهدفة في حالات الطوارئ، من المقرر إجراؤه في عام 2026، نطاق فهم فعالية البرامج وحصائل المستفيدين، بما يوجّه التصميم والاستهداف والتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، سيقيّم تقييم للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، من المقرر إجراؤه في عام 2028 وهي السنة ما قبل الأخيرة للخطة، الأداء العام ويوجّه الاتجاه الاستراتيجي المقبل.

5- وستُستخدَم نواتج التعلم، بما في ذلك الاستعراضات المواضيعية وتحليلات الحصائل، في توجيه تكييف البرامج وإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، بما يضمن أن تدفع أدلة الرصد إلى تحسين الأداء والحصائل.

إدارة المخاطر وتدابير التخفيف

6- يحتفظ **البرنامج** في اليمن بوظيفة لإدارة المخاطر على المستوى القطري ولجنة للرقابة لدعم اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر. ويتيح سجل للمخاطر، متوائم مع مدى تقبل المخاطر لدى **البرنامج**، التحديد الاستباقي للمخاطر الناشئة والمستمرة، وتخفيفها.

7- وستُخفَّف المخاطر الاستراتيجية الكبيرة (مثل انعدام الأمن والقيود المالية) من خلال التخطيط للطوارئ، والاستعداد لحالات الطوارئ، والمرونة التشغيلية، والتنسيق بين الوكالات، والتخزين المسبق للمساعدة العينية، وتنويع ترتيبات الخدمات المالية. ولا تزال أولويات الجهات المانحة المتغيرة تؤدي إلى نقص في التمويل، مما يؤثر في قدرة **البرنامج** على مواصلة تقديم مساعدات إنقاذ الأرواح.

8- وتعيق القيود الإدارية والأمنية وصول **البرنامج** والشركاء المتعاونين إلى السكان المتضررين. وتشمل تدابير التخفيف الاعتماد على الشركاء المحليين، والرصد عن بُعد والرصد من قبل أطراف ثالثة، وطرائق التنفيذ المرنة.

9- وفي حين يحافظ **البرنامج** على الجهوزية للاستجابة في جميع أنحاء اليمن، فإنه يدرك أن المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ تتطلب الحد الأدنى من الشروط للحيز التشغيلي. وفي حالة استيفاء هذه الشروط، سيواصل **البرنامج** تنفيذ كامل حافظة أنشطته. وفي حالة عدم استيفائها، سيكيّف **البرنامج** بصمته التشغيلية وقد يعلق العمليات، مع الحفاظ على الجهوزية لاستئنافها وتوسيع نطاقها إذا ما تحسنت الظروف. وهذه هي الحال حاليا في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات القائمة في صنعاء، وفقا للتوقف الذي كلف به الأمين العام للأمم المتحدة. وسيظل **البرنامج** تحت الإيقاف التشغيلي حتى يتم ضمان الوصول، والرقابة ونزاهة البرامج.

10- وتشمل المخاطر التشغيلية الأخرى اختلالات سلسلة الإمداد (تُخفَّف من خلال شبكة اللوجستيات المرنة في **البرنامج**)، والاستغلال والانتهاك الجنسيين (يُخفَّف أثرهما من خلال التدريب الإلزامي وآليات الشكاوى الميسّرة والرصد المنهجي)، ومخاطر أمن المعلومات وخصوصية البيانات (تُخفَّف من خلال العزل السريع للنظم، وتعزيز ضوابط المصادقة، والوصول، والحوكمة الصارمة في ما يتعلق بإعادة تفعيل الحسابات واستعادة البيانات).

11- ويجري **البرنامج** تقييمات منتظمة لمخاطر التدليس لدى الشركاء المتعاونين، ويدمج تدابير الوقاية في الاتفاقات المبرمة مع الشركاء ونظم الرقابة، ويضمن وجود الضوابط اللازمة لتوسيع النطاق التشغيلي المحتمل.

12- وتظل المخاطر المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم مرتفعة للغاية بسبب النزاع والضغوط القسرية وتدهور البيئة التشغيلية. وحيثما تشتد القيود على الوصول الإنساني والتنفيذ، ستتوقف العمليات على قبول درجة عالية من المخاطر المتبقية، ولن تكون ممكنة إلا حيث يمكن الوفاء بالتزامات واجب الرعاية. وتشمل تدابير التخفيف الإدارة الشاملة للمخاطر الأمنية، ونقل موقع العمليات أو تعليقها عند الاقتضاء، والتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والجهات الوطنية النظيرة. ويتوقف استئناف العمليات أو توسيع نطاقها على ضمان احترام المبادئ الإنسانية، وسلامة الموظفين وأمنهم، وامتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم، مع إطلاق سراح موظفي **البرنامج** وغيرهم من الموظفين المحتجزين، وهو ما يظل محوريا لجهود **البرنامج**.

13- ويزيد ارتفاع أسعار الأغذية والوقود عالميا التكاليف التشغيلية في اليمن، بسبب اعتماده على الواردات. ويخفف **البرنامج** هذا الأثر من خلال تنويع المشتريات، وتحقيق المستوى الأمثل للعقود، وتعزيز تحليلات السوق، وتحسين كفاءة اللوجستيات.

14- ويزيد النزاع الممتد، والانهيار الاقتصادي، والتدهور البيئي والهشاشة، إلى جانب الصدمات المتزايدة المرتبطة بالطقس، المخاطر المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية. وتماشيا مع إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**، واسترشادا بالمشاورات مع أصحاب المصلحة، ستخضع جميع الأنشطة لفحص للمخاطر البيئية والاجتماعية، مع إدماج تدابير التخفيف في جميع مراحل دورة البرامج.

الملحق الخامس

روابط إلى الموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

[1] وفق التكليف الصادر بموجب وجب "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" التي وافق عليها المجلس التنفيذي (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1).